علمية اي ايدالا لاضاح اليه لانه صفته وامكن لان المحتاج الى الغير ممكن فيكون الوجوب
ممكنا كما مر قيد انه اعلم ان بعضهم سلم كون الوجوب ثبوتيا ثم استدل على كونه
زايدا على الماهية بانه نسبة بينه اي بين الذات وبين الوجود فيتاخر عنه بذلان كل
متاخر مغاير زايد بناء في الغرض المذكور وملو كونه ثبوتيا اي موجودا في الخارج الرابع
انه لا يكون مشتركا بين اثنين وسنذكره في الالهيات في اثبات وحدانيته قالوا
الواجب اذا اتصف بصفات فالوجوب الذاتي للذات وحده والصفات واجبة به
اعلم ان اكثر المتكلمين قالوا باتصاف الواجب بالصفات وبعضهم نفوا الصفات
فالقايلون بالصفات جعلوا الوجوب ناشيا عن الذات وباقي الصفات ناشيا
عن الوجوب اذ ذاته تم كافية في جميع صفاته والذات ما لم تجب لم تتصف بصفة
وجوديه وبعض الشارحين جعله جواب سوال مقدر تقريره السوال ان يقال الوجوب
لذاته جاز ان يكون مشتركا بين اثنين لكونه واقعا لان صفاته تم كلها واجبة والا امكن
زوالها عن ذاته وذلك م فبطل قولكم انه لا يكون مشتركا بين اثنين والجواب ان الوجوب
الذاتي للذات وحده وباقي الصفات عنه وهذا التوجيه في غاية البعد على ما تراه
الثالث في احكام الامكان الاول انه محوج الى السبب لان الممكن لما استوى اليه
طرفاه امتنع وجوده الا لمرجح لامتناع الترجيح بلا مرجح والعلم به اي بامتناع الترجيح
بلا مرجح بديهي فان كفتي الميزان لو استويا وقال قايل ترجحت احديهما على الاخرى
من غير مرجح علم كل احد بالبديهة بطلان ذلك القول والفرق جواب دخل مقدر وهو
ان يقال لو كان بديهيا لما كان فرق بينه وبين ساير البديهيات مثل قولنا الواحد

نصف

٢١ نصف الاثنين لكنا نجد الفرق فاجاب بان الفرق بينه وبين قولنا الواحد نصف
الاثنين ونحوه كقولنا الشيء اما ان يكون او لا يكون للالف والاستيناس ببعضها
دون بعض او لخفاء تصوراته وخفاء التصديق بسبب خفاء تصوراته لا يقدح في كونه
بديهيا فان التصديق البديهي قد يتوقف على تصورات مكتسبة قيل هذه ادلة
ذكروها على ان الممكن ليس محتاجا الى المؤثر لامكانه الاول ان الحاجة ليست ثبوتية
والا لكانت ممكنة لانها صفة الممكن وصفة الممكن ممكنة فيكون لها حاجة اخرى لان
كل ممكن له حاجة الى المؤثر وينقل الكلام الى حاجة الحاجة ويتسلسل وايضا لو كانت
ثبوتية لكانت متقدمة على موصوفها المنسوبة هي اليه وهو الممكن لتقدمها على التاثير
اي تاثير المؤثر في الممكن لان الشيء ما لم يحتج الى المؤثر لم يؤثر المؤثر فيه المتقدم على
وجود الاثر الذي هو الممكن وهو م لامتناع تقدم وجود الصفة على وجود الموصوف
واذا ثبت كونها عدمية لم يكن الممكن محتاجا الى المؤثر اذ لا فرق بين قولنا ليس الشيء
محتاجا وبين قولنا حاجته عدمية ولا المؤثرية اي ليست المؤثرية ثبوتية هذا دليل
ثان على ان الممكن ليس محتاجا الى المؤثر وتقريره انه لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لكان
المؤثر موصوفا بالمؤثرية واللازم باطل لان المؤثرية ليست ثبوتية لانها لو وجدت لكانت
لانها صفة المؤثر والصفة ممكنة لاحتياجها الى موصوفها ولان المؤثر نسبة بينه اي بين
المؤثر وبين الاثر والنسبة مفتقرة الى المنتسبين ولمانع ان يمنع كونها نسبة بين المؤثر
والاثر لجواز ان تكون ذات المؤثر والاثر كما هو مذهب المتكلمين واذا كانت المؤثرية
ممكنة فيستدعي مؤثرا له مؤثرية اخرى ويتسلسل وايضا اشارة الى دليل ثالث وتقريره

Copyright © King Saud University